وأكد أن "حركة "حماس" ستستعيد قوتها أكثر وأكثر بعد القضاء على الفلتان المنظم في غزة"، لافتا إلى أن "الشعب يعرف القانون والدين وسيحاكم "حماس" على هذا الأساس".

وقال "هناك محاولات لتشويه الصورة من أناس تعود الشعب عليهم وعلى أفعالهم"، مؤكداً أن "الشعب الفلسطيني في الضفة سيثور عليهم كما ثار عليهم في غزة".

بدوره، ينظر الدكتور إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، إلى المواقف التي طرحها ممثلو "حماس" بشكل مختلف، لافتاً إلى ضرورة أن يتم تقييم أداء حركة "حماس" في السلطة من مستويين: الأول مستوى الإنجاز في الوضع الداخلي، مثل توفير الأمن والصحة والتعليم، والثاني المستوى الإستراتيجي السياسي.

واستطرد: على المستوى الداخلي، لم تحدث "حماس" شيئاً كبيراً، بل أدى وجودها إلى حصار الشعب الفلسطيني وما ترتب عليه من تراجع في المستوى الاقتصادي، مؤكداً أن التقييم على المستوى السياسي الإستراتيجي يشير إلى أن "حماس"، وبعد مشاركتها في الانتخابات والتوقيع على وثيقة الوفاق الوطني، أدخلت تغييراً على المواقف السياسية لها جعلها أقرب إلى موقف منظمة التحرير.

وقال: قبل التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني كانت هناك درجة كبيرة من التباين بين رؤية "حماس" الدينية العقائدية وبين منظمة التحرير، إلا أنه بعد وثيقة الوفاق الوطني اتسمت مواقف "حماس" بقدر من الوضوح دون أن تصل إلى درجة الوضوح الكامل.

ولفت أبراش إلى أن "حركة "حماس" بدأت تعترف بقرارات الشرعية الدولية وقرارات القمم العربية وقرارات منظمة التحرير".

وقال: يبدو أن هذا أدى إلى حدوث مشكلة داخل "حماس"، حيث لا يوجد قبول من داخل الحركة لهذا التغيير، وبالتالي فهي تتعامل بطريقة حذرة ومترددة، مشيراً إلى وجود "نوع من الصراع الخفي بين التيار المتشدد في "حماس" وبين التيار الأكثر ليونة واستجابة".

ويعتقد أبراش أن "حماس" تعيش مأزقاً لأنها غير قادرة على تحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني بفعل الحصار من الخارج.

وقال: حاولت "حماس" الحفاظ على مشروعها وضمان تحقيق توافق مع الاستحقاقات الدولية، الأمر الذي دفعها إلى قبول إسناد بعض القضايا الإشكالية إلى الرئيس ومنظمة التحرير.

وقال أبراش إن ما جرى في غزة من احتلال "حماس" لمؤسسات الأجهزة الأمنية ومقارها بالقوة، "يؤكد أن "حماس" لم تنجح في التوفيق بين إستراتيجيتها وما تفرضه حكومة الوحدة الوطنية من استحقاقات.

وتابع: ما جرى يؤكد أن هناك عودة مجدداً إلى المنطلقات الأولى للحركة، ولكن في ظل متغيرات ستفرض عليها التعامل مباشرة مع من كانت تعتبرهم أعداء، وهذا ما قد نلمسه على مستوى استعدادها للتوقيع على هدنة مع إسرائيل من دون الوصول إلى درجة الاعتراف، إلى جانب قبولها بشروط مصرية حتى تتمكن من إدارة شؤون قطاع غزة.

خوف من فشل التجربة

من جانبه، يعتقد الدكتور إياد البرغوثي، مدير مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، أن "تقييم تجربة "حماس" الإسلامية في الحكم خلال الفترة الماضية يبقى ناقصاً، لأنها لم تأت في ظروف طبيعية نسبياً".

وقال: كنت أتمنى لو أخذوا الفرصة حتى تتم معرفة إن كانت تجربتهم ناضجة أم لا.

وأضاف: هم لديهم الآن ذريعة أن هناك قوى داخلية حاولت إفشالهم.

وعلى الرغم من ذلك، أكد البرغوثي أن "الحكم الآن على التجربة كما هي يشير إلى أن التجربة غير ناجحة من ناحية ترسيخ الحكم المحترم والصالح والديمقراطية في السلطة".

وقال: تم انتخابهم على أساس الإصلاح والتغيير، وعملياً لم يلتزموا بأي شيء من ذلك، حيث اعتمدت "حماس" الطريقة نفسها التي اعتمدتها الحكومات السابقة في التوظيف، وكذلك برزت هناك تعيينات فئوية وعدم وجود تكافؤ فرص.

وزاد: كذلك، لم تحاول "حماس" أن تبعث الحياة في أي ملف فساد، على الرغم من أن حديثها عن فساد الحكومات السابقة لم يتوقف.

ونوه البرغوثي إلى أن "حركة "حماس" لم تسر على البرنامج الذي وضعته قبل الانتخابات، وتعاملت مع الرأي الآخر من زاوية أن هناك مؤامرة". وعن الأخطاء التي ارتكبتها "حماس" يقول: "حماس" فوجئت بنتيجة الانتخابات، ولهذا لم يكن في ذهنها نهائياً أنها ستتسلم الحكومة، كما أنها لم تستطع استيعاب جوهر السلطة الذي يقوم على أساس عملية التسوية.

وتابع: لم تعلم "حماس" أنها لا تستطيع من خلال السلطة أن تحتفظ بالمقاومة.

كما يعتقد البرغوثي أن "حركة "حماس" لم تكن تعلم أن كثيراً من الناس ممن انتخبوها لم يفعلوا ذلك على أساس أيديولوجي، بل من أجل التغيير ووضع أسس سليمة للعمل، وهذا لم يحدث".

وعن أسباب بقاء "حماس" في السلطة على الرغم من عدم وجود إنجازات أو تغيير، قال البرغوثي إن "تشبث "حماس" بالسلطة يعود إلى أكثر من سبب، أولها الاعتقاد أن هذا حق لهم، إضافة إلى الاعتقاد بوجود مؤامرة للانقلاب عليهم".

وأضاف: كذلك، فإن وصول "حماس" إلى السلطة بطريقة ديمقراطية كان الأول من نوعه في العالم الإسلامي، لذا تنظر "حماس" على أساس أنه اختبار للمشروع الإسلامي نفسه، وبالتالي ليس من السهولة أن تتخلى الحركة عن السلطة لكي لا يقال إن الإسلاميين غير قادرين على الحكم، خصوصا بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة.

بعد سيطرة "حماس" على قطاع غزة وإعلان حالة الطوارئ

من حكومتين داخل حكومة إلى حكومتين لسلطتين!

كتب مصطفى بشارات:

منذ يوم الخميس الموافق ١٤ حزيران ٢٠٠٧، تسارعت الأحداث في الأراضي الفلسطينية بشكل دراماتيكي لا يمكن معه تنبؤ إلى أين ستفضي؛ ففي ذلك اليوم أحكمت حركة "حماس" سيطرتها على كل مواقع الأجهزة الأمنية التي تخضع في غالبيتها لحركة "فتح"، وجرى ذلك في عملية وصفتها الحركة في حينه بأنها بمثابة "تحرير ثان للقطاع"، بينما اعتبرتها رئاسة السلطة الوطنية وحركةُ "فتح" "عملية انقلابية" و"واقعاً شاذاً سيزول". وفي سياق هذه التطورات، سارع الرئيس محمود عباس إلى عقد اجتماع طارئ للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي فوضته بحل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية وتشكيل حكومة طوارئ. ولم تمض أيام إلا وكانت حكومة الطوارئ برئاسة د. سلام فياض، وزير المالية في حكومة الوحدة المقالة، أمراً واقعاً، تماماً كما هو حال "حماس" في سيطرتها على قطاع غزة، الذي أصبح خالصاً لها، وإن كان بحكومة مقالة يترأسها هنية ومعه أربعة وزراء فقط، بعد أن انصاع باقي الوزراء لقرار الرئيس عباس تشكيل حكومة الطوارئ، وقدموا بدورهم استقالاتهم.

استمرار تسارع الأحداث

وأقل من ذلك استغرق الأمر بالنسبة للولايات المتحدة كي تعلن قرارها باستئناف مساعداتها الاقتصادية "كاملة" لحكومة فياض الجديدة، في وقت أكد فيه الرئيس الأميركي جورج بوش دعمه لشرعية عباس ولرئيس وزرائه الجديد. وجاء هذا التأكيد عقب اجتماع بوش مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الثلاثاء الماضي في واشنطن، حيث أكد الأخير على الموقف ذاته.

انقطاع آخر خيوط اللقاء

وكانت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي لفني أعلنت أن إسرائيل ستستأنف تحويل الأموال التي تجبيها من عائدات الضرائب التي تفرض على البضائع الفلسطينية إلى الفلسطينيين؛ إلا أنها تحدثت عن أمور قالت أنه "يجب تسويتها قبل ذلك مع فياض". وأطلقت لفني تصريحاتها تلك في لوكسمبورغ، حيث اجتمع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي معلنين من ناحيتهم قرار الاتحاد استئناف مساعداته بشكل مباشر للحكومة الفلسطينية الجديدة "الشرعية"، في وقت ازدادت فيه الأوضاع المأساوية لسكان قطاع غزة، وازدادت معها عزلة حركة "حماس"، لكن هذه المرة مع "فتح" التي انقطع معها أي خيط للالتقاء.

إشارات إسرائيلية لحركة "حماس"

القيادي في حركة حماس د. محمود الزهار قلل من شأن الموقف الأوروبي والأميركي المعارض لما أقدمت عليه حركته عندما سيطرت على قطاع غزة، كما قلل من شأن ما يجري الحديث عنه من عزلة ستعيشها حركته، بما في ذلك إمكانية تشديد الحصار على القطاع، وقيام إسرائيل باجتياحه.

واعتبر الزهار أن ظروف الحكومة العاشرة كانت أسوأ من الوضع الحالي "عندما تعرضت مقار وزارة الداخلية للقصف، وضربت الجسور"، كما أشار إلى الإغلاق المستمر لمعبر رفح، والحصار المالي الذي لم ينقطع؛ مشيراً إلى أنه "لا جديد في موقف أميركا وأوروبا من هذا الموضوع".

لكن الزهار أشار مع ذلك إلى "إشارات مختلفة عما يقال"، مضيفاً أنه "يستطيع أن يطمئن الناس".

وتابع القيادي في "حماس": إسرائيل لا تريد أن تتصل مع "حماس" مباشرة، وهذه مشكلة يمكن حلها"، على حد تعبيره، وأوضح أنه "عندما قالت إسرائيل إنها ستخسر ٨ ملايين شيكل يومياً بسبب إغلاق معبر المنطار "كارني"، فذلك بمثابة إشارة قوية وواضحة بأنها لا تستطيع أن تتحمل هذه الخسارة التي ستبلغ سنوياً مليار وربع المليون شيكل"، وأكد أنه سيتم إبلاغ حكومة هنية بهذه الإشارات السياسية "لتفسيرها والتصرف في ضوئها".

أميركا ليست إله هذا الزمان

أما بالنسبة للموقف الأميركي، فقال الزهار "بالنسبة لنا، أميركا لا نعتبرها إله هذا الزمان"، مضيفا أن "واشنطن تدفع ثمن الجرائم التي ارتكبتها في العقد الأخير في كل من أفغانستان والعراق وفلسطين، كما دفعت ذلك حكومة بلير المنصرفة". وتوقع أن تكون القيادة الأميركية القادمة أفضل من قيادة بوش الحالية، مشيراً في الوقت ذاته إلى إمكانية حدوث تغييرات في إسرائيل تطيح برئيس الوزراء الحالي إيهود أولمرت، الذي وصفه بالضعيف، وتأتي بخلف له كنتنياهو، على سبيل المثال.

ووصف الزهار الوضع على الساحة الإسرائيلية بأنه "يشبه الرمال المتحركة"، معتبراً أن "حماس لا تعلق القضية الوطنية على رمال متحركة كما يفعل (أبو مازن) مع أولمرت الذي يلتقيه بصورة دورية دون أي جدوى من هذه اللقاءات".

وأوضح الزهار أنه "نصح" الرئيس أكثر من مرة، وقال له "إذا أردت عمل استفتاء فستدخل الشارع في حرب أهلية"، مضيفاً أنه يحذر مرة أخرى من عمل هذا الاستفتاء أو التوجه إلى انتخابات تشريعية مبكرة، "لأن ما حدث في قطاع غزة سيحدث في الضفة"، التي قال "إنها بلد الاستشهاديين ولن تصبر أبداً على تحمل الضغوط".

وضع مؤقت .. سيزول!

في المقابل، قال أشرف العجرمي، الوزير في حكومة الطوارئ برئاسة سلام فياض، "إن حكومة الطوارئ تتعامل مع كل المناطق الفلسطينية باعتبارها وحدة واحدة لا تتجزأ"، مضيفاً "نحن لا نسلم بما جرى من قبل المجموعات المتمردة"، واصفاً سيطرة "حماس" على قطاع غزة بأنها عبارة عن "وضع مؤقت، وسيزول".

وتابع العجرمي، وهو من قطاع غزة ويقيم في رام الله حالياً، ويشغل حقيبتي الشباب والرياضة وشؤون الأسرى، "إن السلطة ممثلة بالرئيس محمود عباس وحكومة الطوارئ ستعمل من أجل تطبيق القانون في جميع المناطق الفلسطينية، وتحفظ الأمن لجميع المواطنين"، كما أنها "ستسعى لتوفير احتياجات المواطنين الفلسطينيين، وفي المقدمة أبناء قطاع غزة، باعتباره يعيش كارثة في ضوء التمرد الإجرامي الذي وقع".

وأحجم عن توقع الفترة التي "ستعمرها" حكومة الطوارئ إذا لم يستطع المجلس التشريعي عقد اجتماع بعد ثلاثين يوماً، وفق القانون الأساسي، وجدد لها الرئيس محمود عباس، لكنه أعرب عن تفاؤله بما يمكن أن تنجزه هذه الحكومة في ضوء الوعود الأميركية والأوروبية لها باستئناف المساعدات المالية، والتأييد السياسي الذي تتلقاه من باقي أطرف المجتمع الدولي، إضافة إلى التأييد العربي.

من جهة ثانية، اعتبر العجرمي أنه ليست هناك حاجة للجنة تقصي حقائق؛ فما حصل، برأيه، "هو قيام جهة خارجة على القانون بالتمرد على السلطة والشرعية ومؤسساتها"، مؤكداً "لن يكون هناك أي تنسيق مع هذه الجهة"، التي وصفها بـ"المتمردة والمجرمة".

"الشعبية": لا للحسم .. لا للطوارئ

في غضون ذلك، اتخذت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موقفاً وصفه البعض بـ"الوسطي" و"الملتبس"، فيما ذهب آخرون لاعتباره موقفاً مسؤولاً يدرك أن الطرفين سيعودان يوماً إلى الحوار.

وقالت عضو المجلس التشريعي عن الجبهة خالدة جرار، "إننا إذ نعلن ونؤكد رفضنا وإدانتنا للحسم العسكري الذي أقدمت عليه حركة "حماس" في قطاع غزة، فإننا نعتبر إعلان حالة الطوارئ وحل الحكومة القائمة وتشكيل حكومة طوارئ بمثابة ردود فعل سياسية متسرعة لأنها ستؤدي إلى تعميق الأزمة الراهنة وإطالة أمدها".

واعتبرت جرار أن "الدعوة لاستقدام قوات دولية تأتي في السياق السلبي للتدخلات الخارجية"، وفي المقابل دعت إلى "تشكيل قيادة وطنية مؤقتة تشارك فيها كل القوى الوطنية والإسلامية وممثلون عن المجتمع الأهلي بمختلف قطاعاته، لتشكيل مرجعية واحدة وموحدة لهذا الشعب".

كما دعت "الجامعة العربية وكل الأطراف العربية التي واكبت هذه الأزمة لدعوة واستضافة حوار وطني فلسطيني شامل تشارك فيه كل فصائل العمل الوطني والإسلامي، وممثلو المجتمع الأهلي الفلسطيني، بحيث يعقد هذا الحوار تحت رعاية الجامعة لتنفيذ ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني"، التي قالت جرار إنها "شكلت قاسماً مشتركاً للجميع".

وإذا كان هذا هو موقف الجبهة الشعبية، فإن باقي الفصائل المنضوية في إطار منظمة التحرير هو التأكيد على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة كحل يضمن الخروج من هذه الأزمة، في وقت أجمعت فيه على دستورية قرار الرئيس محمود عباس إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة فياض.

رأفت: ما جرى كان مخططاً له منذ سنوات

وقال الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، صالح رأفت، "إن هناك حكومة واحدة وشرعية للسلطة هي حكومة سلام فياض التي كلفها الرئيس لإنفاذ تعليمات وأنظمة الطوارئ"، معتبراً أن "ما هو قائم في قطاع غزة هو تمرد عسكري بقيادة حركة "حماس" السياسية والعسكرية".

وحدد رأفت سبل الخروج من هذا المأزق "بإعادة الأمور إلى ما كانت إليه في القطاع، وتسليم كل المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للسلطة للحكومة الجديدة". وأضاف "إن الادعاء بأن حكومة الوحدة قائمة ادعاء ليس صحيحاً على الإطلاق، لأن هنية ومعه أربعة وزراء فقط في القطاع يعتبرون أنفسهم حكومة قائمة".

وأكد أن "على "حماس" أن تراجع ما قامت به، وأن تسلم كل الوزارات للحكومة الجديدة، وإذا فعلت ذلك فإنه سيفتح الباب للقاء مجدداً"، منوهاً إلى أن "المخرج الوحيد هو العودة للشعب وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة".

واعتبر رأفت أن ما حصل في قطاع غزة "كان عملاً مخططاً له منذ سنوات بهدف إقامة إمارة إسلامية فيه"، وقال "هناك أناس ذهبوا ليتدربوا في إيران وسورية وفي لبنان عند حزب الله من أجل تنفيذ ذلك"، مضيفاً أن تصريحات القيادي في "حماس" نزار ريان، التي قال فيها "إننا ننهي الآن العلمانية والزندقة"، تدلل على ذلك. وحذر حركة "حماس" من أنها "إذا استمرت بإصرارها على السيطرة على قطاع غزة فإنها ستدمر نفسها".

إلى ذلك، أكد الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، على دستورية الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس رداً على سيطرة "حماس" على قطاع غزة، لكنه قال "إن الجدوى السياسية لهذه الإجراءات يتوقف على مدى استجابة الحكومة الجديدة لأربع حاجات أساسية هي:

- ضمان الأمن والاستقرار وسيادة القانون.
- إنهاء الشلل في مؤسسات السلطة.
- استعادة التواصل بين الضفة والقطاع.
- والأهم- برأيه- التوجه لانتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة وفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل، باعتبار ذلك هو الحل السلمي والديمقراطي الوحيد للأزمة الراهنة.

لكن "أبو ليلى" قال "إن إجراء الانتخابات بحاجة لشروط، من أهمها التوافق بين الجميع على ضرورة إجرائها"، وأضاف "إن أي فصيل لا يملك الحق السياسي ولا الأخلاقي في أن يضع فيتو على إجراء الانتخابات، وبخاصة بعد ما وصلت إليه الأمور، وأصبح واضحاً أن حل التناقض بين رأسين في السلطة غير ممكن إلا بإخضاع الرأسين لامتحان الثقة الشعبية مجدداً عبر انتخابات رئاسية وتشريعية".